

أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي: إشارة الى حالة البحرين منذ 2022

-The Impact of Financial Innovation on Economic Growth – A Reference to the Case of Bahrain Since 2022

بوبكر مصطفى

مخبر: السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية
جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر
m.boubekeur@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

قويدري خديجة*

مخبر: الاقليم المقاولانية والابتكار
جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر
kh.kouidri@univ-bouira.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025/04/23

تاريخ الاستلام: 2025/03/12

ملخص:

يهدف من خلال هذه الدراسة الى التعرف على أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي، من خلال التطرق الى جملة من المفاهيم المتعلقة بموضوع الابتكار المالي الذي يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف فئات الباحثين الأكاديميين والمهنيين من جهة، وموضوع النمو الاقتصادي لماله من اهمية في تطور اقتصادات الدول من جهة أخرى، مع نقص الدراسات التي تجمع بين المتغيرين بصفة مباشرة، حيث طبقت الدراسة على الاقتصاد البحريني منذ سنة 2022 باعتباره أحد الاقتصادات المتطورة في الدول العربية، باستخدام المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على أداتي الوصف والتحليل، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن الابتكار المالي عنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بتوفير خدمات مالية متطورة ومنتجات وأدوات مالية جديدة مبتكرة تساهم في تعزيز أداء الوظائف المالية المختلفة وتنشيط الحركة الاقتصادية وهو ما يعكسه التطور المستمر للنمو الاقتصادي البحريني بعد انتهاج التكنولوجيا المالية والخدمات المالية المبتكرة في القطاع المالي والمصرفي. كلمات مفتاحية: ابتكار مالي، نمو اقتصادي، ناتج محلي اجمالي.

تصنيفات JEL: G2, O3, O4.

Abstract :

Through this study, we aim to identify the impact of financial innovation on economic growth, by addressing a number of concepts related to the topic of financial innovation, which is of great interest to various groups of academic and professional researchers on the one hand, and the topic of economic growth because of its importance in the development of the economies of countries on the other hand, with the lack of studies that combine the two variables directly, as the study has been applied to the Bahraini economy since 2022 as one of the developed economies in the Arab countries, using an inductive approach that relies on the tools of description and analysis, and the study has reached a number of results, the most important of which is that financial innovation is an element This is reflected in the continuous development of Bahrain's economic growth after the adoption of financial technology and innovative financial services in the financial and banking sector

Keywords: financial innovation, economic growth, Gross domestic product.

Jel Classification Codes : G2, O3, O4.

* المؤلف المراسل.

حظيت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والابتكار باهتمام واسع في إطار الجهود البحثية والتنظيرية ضمن حقل العلوم الاقتصادية، وترتبط أصول هذا الموضوع بإسهامات المفكرين الاقتصاديين من مختلف المدارس الفكرية، رغم اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية، حيث طرح شومبيتر من خلال نظريته حول الدورة الاقتصادية والتنمية، مفهوم التدفق الدائري الذي أوضح أن غياب الابتكارات والتطبيقات المبتكرة يؤدي إلى ركود النشاط الاقتصادي،

كما ميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تدريجي وبطيء نتيجة عوامل خارجية، في حين أن التنمية الاقتصادية تنجم عن تغييرات داخلية متقطعة مدفوعة بالابتكار. ويركز نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي على الدور المحوري للمنافسة في تحفيز الابتكار، ونظراً للانتقادات التي وجهت لهذه النظرية وغيرها، برز نموذج أكثر تحليلاً للنمو الاقتصادي قدمه روبرت سولو عام 1956، حيث أكد من خلاله على العلاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والابتكار، فقد شهدت الأنظمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة تطورات معتبرة نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة واكتساحها لمختلف الأنشطة والأنظمة الاقتصادية والمالية من بينها التكنولوجيا المالية وما تحتويه من أنشطة كالابتكار المالي الذي برز دوره في القطاع المالي بصفة خاصة والقطاع الاقتصادي بصفة عامة في مختلف الدول من بينها دولة البحرين التي تعتبر من الدول الرائدة في استخدام التكنولوجيا والابتكار المالي،

1.1. الإسكالية: يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في دولة البحرين منذ 2022؟

وتندرج تحت هذه الاسكالية الاسئلة الفرعية التالية:

– فيما تكمن أهمية الابتكار في القطاع المالي؟

– كيف يؤثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي؟

2.1. فرضيات الدراسة: كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة يمكن القول أنه:

– تظهر أهمية الابتكار في القطاع المالي من خلال عدة جوانب كتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة وتسريع المعاملات؛

– يؤثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي بتنمية الأنظمة المالية وتعزيز نمو الاقتصاد.

3.1. أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي جمع بين الابتكار المالي وما له من دور بارز وأهمية كبيرة في

الجانب المالي والقطاع الاقتصادي ككل، وبين النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات والعوامل لتطور اقتصادات الدول.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

– التعرف على المفاهيم الاساسية للابتكار المالي والنمو الاقتصادي؛

– تحديد أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي؛

– التعرف على واقع هذا الأثر بالنمو الاقتصادي في دولة البحرين.

5.1. منهج الدراسة: استخدمنا في دراستنا المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على أدوات الوصف والتحليل، فالوصف من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للابتكار المالي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على جملة من المراجع والمصادر ذات الصلة والتحليل من خلال تحليل أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في دولة البحرين بالاعتماد على أداة الملاحظة وتحليل وتفسير النتائج.

6.1. دراسات سابقة:

❖ دراسة فتيحة راشدي (أهمية الابتكار المالي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية حالة البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية تخصص بنوك ومؤسسات مالية، جامعة الشلف، الجزائر 2018-2019) تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع تطبيق الابتكار المالي في البنوك الجزائرية ومتطلباته الأساسية، مع التركيز على التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى، رغم الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي. ويعد تطوير نظم ووسائل الدفع الإلكترونية أحد أبرز جوانب الابتكار المالي في الجزائر، وأكدت الدراسة على أهمية مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في هذا المجال، من خلال تنفيذ مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور النظام المصرفي وتحسين مكانته في الاقتصاد الوطني.

❖ -دراسة شحات وهيبية (النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2021-2022) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، جاءت هذه الدراسة استجابة لملاحظة مفارقة واضحة، حيث رافق معدل الاستثمار المرتفع نسبيًا في الجزائر خلال هذه الفترة نمو اقتصادي ضعيف، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى أعاققت ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ دراسة مبرك إبراهيم (أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1985-2022-مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر 2023) سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2022، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. وقد تم اعتماد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما تم استخدام كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونسبة الأموال الواسعة إلى الأموال الضيقة كمؤشرات للابتكار المالي، بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال كمؤشر للتطور المالي، إلى جانب النفقات الحكومية والتضخم كمتغيرات تفسيرية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الابتكار المالي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن المعروض النقدي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتختلف دراستنا عن الدراسات المذكورة في كون الدراسة الأولى تناولت أحد متغيرات دراستنا وهو الابتكار المالي والدراسة الثانية تطرقت إلى المتغير الثاني في دراستنا وهو النمو الاقتصادي، في حين جمعت الدراسة الثالثة بين كلا المتغيرين مع اختلاف دراسة حالتها التي كانت في الجزائر.

2. الابتكار المالي

1.2. مفهوم الابتكار المالي: ذكرت له عدة تعاريف منها:

يعرف بأنه فعل إنشاء ومن ثم نشر أدوات مالية جديدة، بالإضافة إلى تقنيات مالية جديدة، مؤسسات، وأسواق، وفي الواقع تكون معظم الابتكارات المالية هي تعديلات تطويرية لمنتجات سابقة (Tufano, 2011, p. 6)؛

هو نشاط لإنشاء تقنيات، مؤسسات، منتجات أو عمليات مالية جديدة، فهي لا تعزز تقديم الخدمات فحسب بل يؤدي أيضا إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية (S.-J., 2019, p. 5)؛

يعرف أيضا بأنه العملية التي تتيح تقديم منتج أو خدمة موجودة بالفعل بسعر أقل، أو تقديم منتج أو خدمة جديدة في السوق، أو إنها تحسن غير متوقع في مجموعة من الأدوات والمنتجات المالية ناتج عن التغيير المفاجئ في احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، بالإضافة إلى التغييرات في السياسة الضريبية والتكنولوجيا والدوافع التنظيمية (Temam, 2018, p. 1)؛

وعليه يمكن تعريف الابتكار المالي على أنه عملية تطوير وتقديم منتجات مالية جديدة بأشكال متنوعة، مثل الأدوات والهياكل والخدمات والمؤسسات والأسواق، أو تحسين المنتجات المالية الحالية داخل المؤسسات بهدف زيادة كفاءتها وتعزيز فعاليتها.

2.2. أنواع الابتكارات المالية

ظهرت عدة أنواع من الابتكار المالي وفقا لمعايير تصنيف مختلفة، وسندعرضها باختصار فيما يلي: (راشدي، 2018-2019، الصفحات 43-41)

1.2.2. تصنيف بنك التسويات الدولية مع الإضافات التي قدمها "لولين"

يهدف هذا التصنيف إلى تسليط الضوء على مختلف أشكال الابتكار المالي التي تسهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية وتعزيز استقرارها، حيث يقسم الابتكارات المالية إلى الفئات التالية:

❖ ابتكارات نقل المخاطر: تشمل هذه الابتكارات الأدوات التي تساعد على تقليل المخاطر الكامنة، مما يتيح لحاملها التحوط ضد مخاطر معينة، مثل عقود مبادلة التعثر عند السداد؛

❖ ابتكارات تعزيز السيولة: تهدف إلى زيادة سيولة الأدوات المالية والأصول، مثل عمليات توريق الأصول، مما يتيح للمؤسسات المالية بيع القروض في الأسواق الثانوية، وبالتالي تعزيز قدرتها على إعادة هيكلة محافظها؛

❖ ابتكارات توليد الأسهم: تشمل الأدوات التي تمنح خصائص الأسهم للموجودات، حيث يتم تحديد طبيعة خدمة الدين مسبقا، كما يتم ربط معدل العائد للأصل المالي بأداء الجهة المصدرة، مثل مبادلة الديون بالأسهم؛

❖ ابتكارات التأمين: تتضمن أدوات مثل عقود مبادلة التعثر عند السداد، حيث يدفع المشتري للبائع جزءا من أقساط التأمين مقابل التزام البائع بتعويضه في حالة حدوث خلل معين؛

❖ ابتكارات إدارة الأصول والخصوم: تركز على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وتوسيع فرص الإقراض أو إعادة هيكلة الميزانية العمومية للبنك؛

- ❖ الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية: تشمل أدوات مثل الرهون العقارية، التي توفر حلول تمويلية متخصصة للمؤسسات المالية؛
 - ❖ ابتكارات توليد الائتمان: مثل عمليات توريق القروض التي يقوم بها البنك لتحسين قدرته على توفير الائتمان.
 - 2.2.2. تصنيف Perez لعام 2002: قدم تصنيفا مختلفا تمثل فيما يلي:
 - ❖ أدوات ابتكارية لدعم الأنشطة الحقيقية: تشمل قروض البنوك، والسندات الاستثمارية، وشركات المحاسبة؛
 - ❖ أدوات تساعد الشركات على النمو والتوسع: مثل السندات؛
 - ❖ تطوير الخدمات المالية: يشمل التحويلات البرقية، وفحص الحسابات الشخصية، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية الإلكترونية؛
 - ❖ أدوات تهدف إلى تحقيق الأرباح ونشر الاستثمار والمخاطر: مثل صناديق الاستثمار، والسندات، والاكتتابات، والمشتقات، وصناديق التحوط؛
 - ❖ أدوات لإعادة هيكلة الالتزامات أو تعبئة الأصول: تتضمن المبادلات، والعقود الآجلة، وعمليات الدمج والاستحواذ؛
 - ❖ ابتكارات مثيرة للجدل: مثل المضاربة على العملات الأجنبية، والصفقات خارج الميزانية.
- 3.2.2. تصنيفات أخرى للابتكار المالي

تواجه المؤسسات التي تشجع الابتكار المالي تحديا رئيسيا يتمثل في القدرة على التنبؤ بنوع الابتكار الذي سيظهر، وبناء على ذلك يمكن تصنيف الابتكارات المالية إلى نوعين رئيسيين:

- ❖ الابتكارات الهجومية: وهي الابتكارات التي تطورها المؤسسات المتخصصة في إنتاج منتجات مالية جديدة؛
- ❖ الابتكارات الدفاعية: وتشمل الابتكارات التي تنشأ استجابة للتغيرات في احتياجات العملاء، أو التغيرات في التكاليف، أو التطورات في القوانين الحكومية المتعلقة بأسعار أو كميات الخدمات المالية، حيث يتم تعديل المنتجات المالية لتتوافق مع هذه المتغيرات.

ومنها أيضا: (حسن، 2020، صفحة 201)

- ❖ الابتكارات في المنتجات: يشمل هذا النوع من الابتكارات تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة أو تحسين وتطوير المنتجات القائمة؛
- ❖ الابتكارات في العمليات: تتعلق بإدخال عمليات جديدة أو تطوير العمليات الحالية داخل المؤسسة المالية، مما يساهم في تعزيز كفاءتها؛
- ❖ الابتكارات المؤسسية: تعني إنشاء كيانات مالية جديدة ضمن القطاع المالي أو تحديث المؤسسات والكيانات القائمة، ويتطلب ذلك تعديل وتطوير القوانين التنظيمية والإشرافية نظرا لتأثير هذه العملية على القطاع المالي.

3.2 أهمية الابتكار المالي

تعد الابتكارات المالية عنصرا أساسيا في تطوير القطاع المالي والأنظمة الاقتصادية تظهر أهميتها في النقاط التالية:

(حفصي، 2023، صفحة 422)

- ❖ تقديم منتجات وخدمات جديدة: من خلال إتاحة حلول مالية لم تكن متوفرة سابقا وتعزيز كفاءة الأسواق المالية وتطويرها؛
- ❖ تقليل التكاليف وتسريع العمليات: بخفض تكاليف المعاملات المالية وتسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة الزمنية؛
- ❖ تعزيز الشمول المالي: بتوفير خدمات مالية محسنة للفئات غير المشمولة بالنظام المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الحلول المالية؛
- ❖ إدارة المخاطر المالية: من خلال تقليل حالة عدم اليقين في العقود المالية وتعزيز استقرار النظام المالي وزيادة قدرته على مواجهة التحديات.

4.2 أسباب الابتكار المالي

نشأت الابتكارات المالية كرد فعل للقيود التي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل الربحية، السيولة، وتقليل المخاطر.

وتتمثل أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الابتكارات المالية فيما يلي: (سميرة، 2016، صفحة 314)

- ❖ تزايد التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم؛
- ❖ التقدم في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ❖ التحول من الاقتصادات المعتمدة على كثافة الحجم إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والمعلومات؛
- ❖ تطور مستوى التعليم والتدريب المهني للمشاركين في السوق وتعزيز كفاءتهم؛
- ❖ احتدام المنافسة في قطاع الوساطة المالية؛
- ❖ ازدياد الدوافع للتحايل على الأنظمة والقوانين الضريبية القائمة.

3. النمو الاقتصادي

1.3 مفهوم النمو الاقتصادي

يشير إلى قدرة الدول على زيادة إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي، وذلك من خلال

تحسين الإنتاجية، التي تعد أحد أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي (محمد، 2022، صفحة 01)؛

يعد أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية، ويعرف بأنه إجمالي القيم المضافة إلى جميع وحدات الإنتاج العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، وتمثل القيمة المضافة لأي وحدة إنتاجية الفرق بين إجمالي قيمة إنتاجها وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج، وفقا لهذا المفهوم يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وذلك من خلال توظيف عناصر الإنتاج الأساسية، وهي الأرض، والعمل ورأس المال، والتنظيم، ويتم قياس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتم مقارنة النسبة المسجلة في سنة

معينة بالسنة التي تسبقها وتعد الزيادة في رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وتحسين مستوى التعليم من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي، 2008)؛

يعرف أيضا بأنه عملية تراكمية ومستدامة لزيادة الدخل الحقيقي على مدى فترة زمنية ممتدة، بحيث تتجاوز هذه الزيادة معدل نمو السكان كما يتطلب النمو الاقتصادي توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد المتجددة وحمايتها من الاستنزاف لضمان استدامة التنمية (السن، صفحة 64)؛

يعرف بأنه التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو غيره من مؤشرات الدخل الإجمالي، وقد يكون هذا التغيير إيجابيا أو سلبيا حسب أداء الاقتصاد (وهيبة، 2021-2022، صفحة 11).

2.3. أنواع النمو الاقتصادي:

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي، والتي تشمل ما يلي: (تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه ومؤشراته، 2023)

- ❖ **النمو الاقتصادي الموسع:** يحدث عندما يكون معدل نمو الدخل مساويا لمعدل نمو السكان، مما يؤدي إلى استقرار مستوى الدخل الفردي دون تغيير؛
- ❖ **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل في تجاوز معدل نمو الدخل لمعدل نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة؛
- ❖ **النمو الطبيعي:** ينشأ نتيجة للعوامل الذاتية المتاحة داخل الاقتصاد دون الحاجة إلى تخطيط وطني شامل، ويتميز بوتيرته البطيئة؛
- ❖ **النمو العابر:** يتميز بعدم الاستمرارية، حيث يكون ناتجا عن عوامل مؤقتة خارجية، مثل ارتفاع أسعار البترول في الدول التي تعتمد على الصادرات الموحدة، وغالبا ما يكون تأثيره محدودا بسبب الجمود في الهيكل الاجتماعي؛
- ❖ **النمو المخطط:** يحدث نتيجة تنفيذ خطط شاملة لإدارة الموارد وتلبية احتياجات المجتمع، حيث تعتمد فعاليته على عوامل متعددة، مثل واقعية الخطط، كفاءة المخططين، جودة التنفيذ، جدية المراقبة، ومدى مشاركة المجتمع في عملية التنمية. وهناك من يحصر أنواع النمو الاقتصادي في نوعين رئيسيين هما: (ميساوي، 2018، صفحة 37)
- ❖ **النمو الشامل:** هو زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي، أي الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الحقيقية بعد إزالة آثار التضخم، حتى وإن لم يتعكس ذلك على نصيب الفرد من الدخل. وبمعنى آخر، يتميز هذا النوع من النمو بأن معدل نمو الدخل يوازي معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ثبات دخل الفرد دون تغيير؛
- ❖ **النمو الكثيف:** يتحقق عندما تزداد السلع والخدمات المتاحة للفرد، حيث يعتبر نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) المعيار الأساسي لقياسه، فإذا تجاوز معدل نمو إنتاج السلع والخدمات في دولة ما معدل نمو السكان فهذا يعني ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة، ويعد مؤشرا على تحقيق نمو اقتصادي كثيف، وعلى العكس إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مما يشير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الدولة.

3.3. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي توافر مجموعة من العوامل التي تعمل معا لتعزيز الإنتاج وتطوير النظرية العامة للنمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه العوامل: (وهيبة، 2021-2022، الصفحات 14-15)

❖ **رأس المال:** عند دراسة الموارد الرأسمالية، من الضروري التمييز بين نوعين رئيسيين: الموارد الرأسمالية الملموسة، والتي تشمل البنية التحتية مثل الطرق ومحطات الطاقة، بالإضافة إلى المعدات مثل الشاحنات وأجهزة الكمبيوتر، والموارد الرأسمالية غير الملموسة، والتي تتضمن براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وبرامج الكمبيوتر. ويؤكد العديد من الاقتصاديين على أهمية هذه الموارد في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث تسهم في تعزيز الاستثمار بدلا من توجيهها للاستهلاك؛

❖ **الموارد الطبيعية:** العامل الثاني المؤثر في النمو الاقتصادي هو الموارد الطبيعية، والتي تشمل الأراضي الزراعية، النفط، الغابات، المياه، والرواسب المعدنية. وتختلف وجهات النظر حول مدى أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أنها تمثل عنصرا أساسيا في دعم وتطوير الاقتصاد؛

❖ **الموارد البشرية:** إذا كان تفسير النمو الاقتصادي يعتمد على القدرة على الاستثمار والابتكار، فإن الموارد البشرية تلعب دورا أساسيا في كيفية استغلال الوسائل الحديثة والموارد المتاحة، ويؤثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي من خلال القوى العاملة، التي تعد عنصرا مهما في دفع عجلة الإنتاج، فزيادة المعروض من العمالة تؤدي إلى ارتفاع الطلب في السوق، مما يساهم في تحفيز الإنتاج وتعزيز النشاط الاقتصادي؛

❖ **التقدم التكنولوجي والابتكار:** يعود البحث في أسباب النمو الاقتصادي إلى التقدم التقني، الذي يعتمد بدوره على التطور العلمي والجهود المبذولة لدمجه في عمليات الإنتاج والتوزيع، ويرتبط هذا التقدم بعاملين أساسيين: الاستثمار المادي، الذي يمكن قياسه بالقيم النقدية، والقدرة على الابتكار والتجديد العلمي والتقني، وتساهم التكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير وسائل فعالة لاكتشاف الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يساهم في زيادة الإنتاج، تحسين جودته، وخفض التكاليف.

4. علاقة الابتكار المالي بالنمو الاقتصادي

يعد الابتكار المالي موضوعا هاما للباحثين نظرا لدوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأنظمة المالية، فقد أشارت نظرية التنمية الاقتصادية إلى أن الابتكار داخل المؤسسات المالية يلعب دورا أساسيا في تحفيز التنمية الاقتصادية، إذ يمكن لنظام مالي متطور أن يساهم في دعم النمو من خلال تمكين الفاعلين الاقتصاديين من تنويع محافظهم الاستثمارية، وتلبية احتياجاتهم من السيولة، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات وتراكم رأس المال، وبالتالي تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي إطار نموذج حديث للنمو الاقتصادي، ينظر إلى النمو ليس فقط كنتيجة لرواد الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم الأرباح وإدخال تقنيات جديدة، بل أيضا كنتيجة لرواد الأعمال الماليين الذين يبتكرون طرقا جديدة لتمويل التكنولوجيا، ومع ذلك تميل بعض الدراسات إلى التقليل من دور الابتكار المالي في النمو الاقتصادي، حيث ترى أن النظام المالي متغير داخلي، وتشير إلى أن الابتكار المالي يمكن أن يكون سلاحا ذو حدين، فمن ناحية يمكن أن يؤدي الابتكار الصحيح، في ظل الظروف المناسبة، إلى تحفيز البنوك على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، مما يعزز كفاءة النظام المالي ويساهم في تحقيق

النمو، لكن من ناحية أخرى قد يؤدي الابتكار المالي المفرط أو غير الفعال إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد ككل، كما أثبتت العقود الماضية أن الابتكار المالي عنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار طويل الأجل، فالأنظمة المالية الفعالة هي نتيجة للابتكار المالي المستمر، حيث يسهم في ظهور مؤسسات مالية متنوعة، لا سيما البنوك، التي تقدم خدمات مالية متطورة، وتوفر تسهيلات ائتمانية ونقدا سائلا وأدوات مالية جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل مستدام (ابراهيم، 2023، الصفحات 270-271).

كما يعمل الابتكار المالي على تعزيز أداء الوظائف المالية المختلفة، فقد بحثت دراسات في تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي من خلال الوظائف الرئيسية لهذا النظام: إدارة المخاطر، تعبئة المدخرات، تخصيص رأس المال، الرقابة على الأعمال التجارية (من خلال فحص دقة المعلومات المتاحة) وإدارة المعاملات والمدفوعات، حيث أظهرت التجارب أن جميع الاقتصادات خلال تطورها ركزت على مسألة السيولة وأهميتها على المدى الطويل، حيث تسعى العوامل الاقتصادية إلى ضمان توافر السيولة، أي التأكد من إمكانية تحويل المدخرات إلى نقد بسهولة، في البداية لعبت البنوك دور الوسيط في توفير السيولة طويلة الأجل، مستندة إلى الموارد المالية وتحمل مخاطر سحب الودائع، خاصة في ظل نقص السيولة في الأسواق المالية، ومع تطور الأسواق المالية وبدء تداول الأوراق المالية، أصبح بالإمكان تحويلها بسرعة إلى نقد مع تقليل مخاطر التقلبات السعرية، أدى هذا التطور إلى ابتكار أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر، تمثلت بشكل أساسي في المشتقات المالية، وبالتالي يعد الابتكار المالي محركا أساسيا لتنمية الأنظمة المالية في الدول، مما يسهم في تعزيز اقتصاداتها ودعم نموها (راشدي، 2018-2019، الصفحات 46-45).

5. الابتكار المالي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إطار عمل جديد للبيئة الرقابية التجريبية، يهدف إلى تعزيز دعم مؤسسات التكنولوجيا المالية في اختيار وتنفيذ مشاريعها ضمن بيئة أكثر كفاءة وفعالية، يأتي هذا التحديث في إطار جهود المصرف المستمرة لتطوير بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز التنافسية في قطاع الخدمات المالية، بما يتماشى مع استراتيجية المملكة للتحويل نحو اقتصاد متنوع ورقمي، حيث يركز الإطار الجديد على تحسين معايير ومتطلبات الموافقة، من خلال نهج متسق ومتعدد المراحل يسهم في تسهيل الإجراءات وضمان سلامة عملية الاختبار، يذكر أن البيئة الرقابية التجريبية قد أطلقت في عام 2017، مما أتاح للمؤسسات المرخصة من قبل المصرف، إلى جانب الشركات المحلية والأجنبية، فرصة اختبار حلول تكنولوجية مبتكرة. كما سيساعد تحديث الإطار على تعزيز الشراكات وزيادة التفاعل بين شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة الأخرى؛

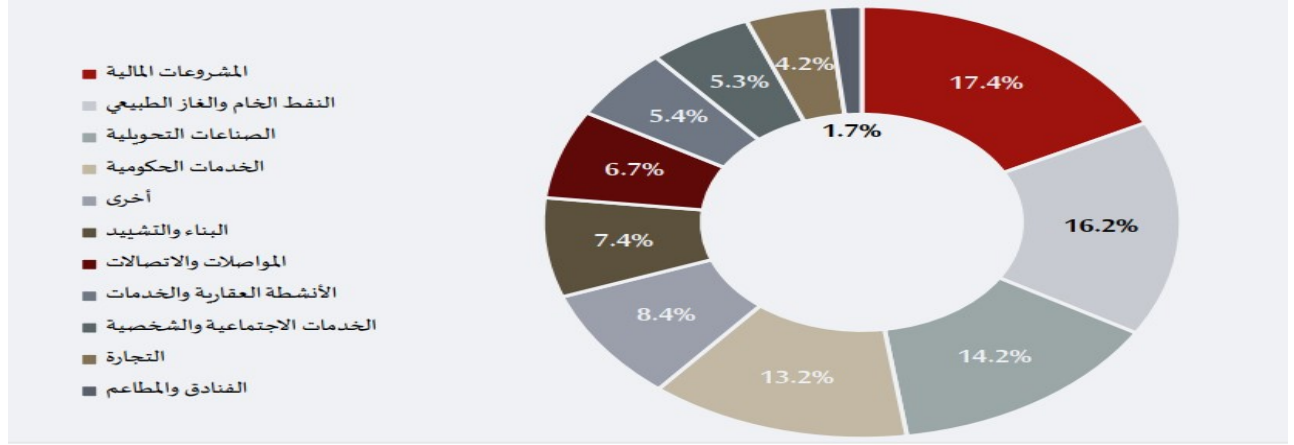
لعب القطاع المالي دورا محوريا في ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي رائد في المنطقة، حيث تصدر كافة القطاعات وفقا للإحصائيات الواردة في التقارير الاقتصادية لمملكة البحرين خلال سنوات 2023، 2022 و 2024، حيث أظهرت هذه الإحصائيات أنه خلال سنة 2022 حقق قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، مسجلا 17.4%، متجاوزا بذلك مساهمة قطاع النفط التي بلغت 16.2% خلال الفترة ذاتها، كما بلغت موجودات القطاع المصرفي في أفريل 2022 أكثر من 218 مليار دولار أمريكي، ومن الجدير بالذكر أن البحرينيين يشكلون 69% من القوى العاملة في القطاع المالي بحلول 2022، ما يعكس التزام المملكة بتحقيق الاستدامة التنموية ويبرز مزاياها الاستثمارية، وهو رأس

أثر الابتكار المالي على النمو: إشارة الى حالة البحرين منذ 2022

المال البشري الموهوب، وقد أسهمت عدة عوامل في النمو المستدام للقطاع المالي، من بينها اقتصاد السوق المفتوح، والسياسات المالية المستقرة والحكيمة (مجلس النواب، الاقتصاد البحريني نحو ريادة اقليمية ودولية، ص 49).

والشكل الموالي يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2022:

الشكل 01: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2022



المصدر: التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين الربع الثالث، 2022، ص 8.

حيث حقق قطاع المشروعات المالية نموا خلال سنة 2022، بنسبة 1.1% بالأسعار الثابتة، وأظهرت البيانات الصادرة عن النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي ارتفاعا ملحوظا في عدة مؤشرات مالية، حيث نمت الودائع من غير المصارف بنسبة 8.9%، بينما سجلت القروض والتسهيلات زيادة بنسبة 7.6%، كما ارتفعت الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي بنسبة 4.1%، في حين نما عرض النقد بنسبة 3.7%، كذلك شهدت التحويلات المالية الإلكترونية نموا بنسبة 21.4% (التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، الربع الثالث، 2022، ص 7):

كما اعتبر قطاع المشروعات المالية من أهم القطاعات واسرعها نموا، حيث سجل نموا بنسبة 5.7% بالأسعار الثابتة خلال عام 2023، مدفوعا بارتفاع عدة مؤشرات مالية، فقد نمت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكترونية بنسبة 15.6%، لتصل إلى 29.4 مليار دينار بحريني، كما ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 6.4%، وبلغت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف حوالي 20.2 مليار دينار بحريني، مسجلة نموا سنويا بنسبة 6.3%، في حين ارتفعت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة بنسبة 4.3%، لتصل إلى نحو 11.8 مليار دينار بحريني، وزادت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الالكترونية بنسبة 7.9% مقارنة بسنة 2022 (التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين لسنة 2023، ص 10) والشكلين المواليين يوضحان ذلك:

أسرع القطاعات نمواً

(على أساس سنوي)



الأنشطة العقارية
وخدمات الأعمال

+4.1%



التجارة

+5.3%



المشروعات
المالية

+5.7%



الفنادق
والمطاعم

+8.0%

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)



معاملات
التداول العقاري

+24.1%



قيمة معاملات نقاط البيع
والتجارة الإلكترونية

+7.9%



قيمة التحويلات
المالية الإلكترونية

+15.6%



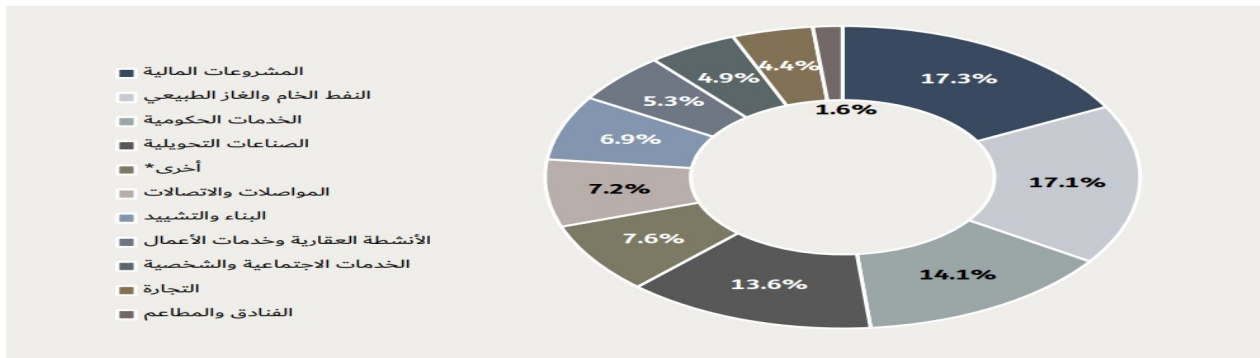
عدد الزوار الوافدين
لأغراض سياحية

+24.7%

المصدر: التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين لسنة 2023، ص 3.

تساهم القطاعات غير النفطية بشكل أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه في مملكة البحرين، حيث بلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 82.9% خلال عام 2023، وقد سجل قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة، حيث بلغ 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الموالي يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023:

الشكل رقم 02: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023



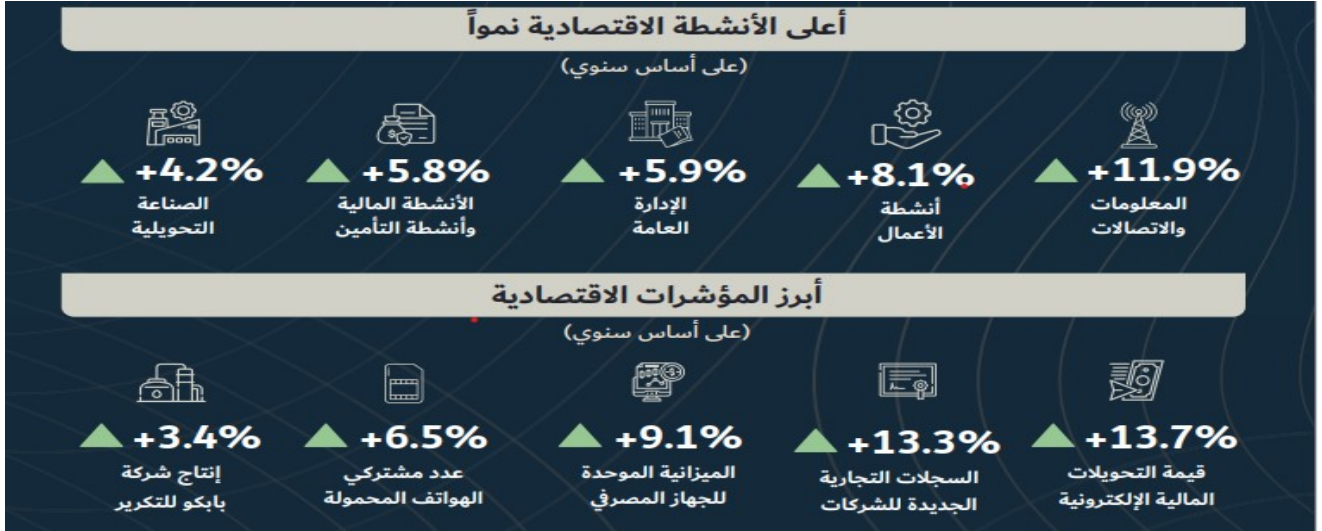
المصدر: التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين لسنة 2023، ص 8.

وخلال سنة 2024 سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، التي تعد من أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.8% بالأسعار الثابتة مقارنة بالسنة السابقة، كما ارتفعت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكترونية (فوري، فوري+) بنسبة 13.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.2 مليار دينار بحريني، وشهدت الميزانية الموحدة

أثر الابتكار المالي على النمو: إشارة إلى حالة البحرين منذ 2022

الإجمالية للجهاز المصرفي نموًا سنويًا بنسبة 9.1%، بالإضافة إلى ذلك، سجلت الودائع من غير المصارف زيادة بنسبة 7.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 21.1 مليار دينار بحريني، علاوة على ذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 4.9% على أساس سنوي، لتصل إلى 12.2 مليار دينار بحريني خلال سنة 2024 (التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، الربع الثالث، 2024، ص 10)، والشكل الموالي يوضح أبرز هذه المؤشرات:

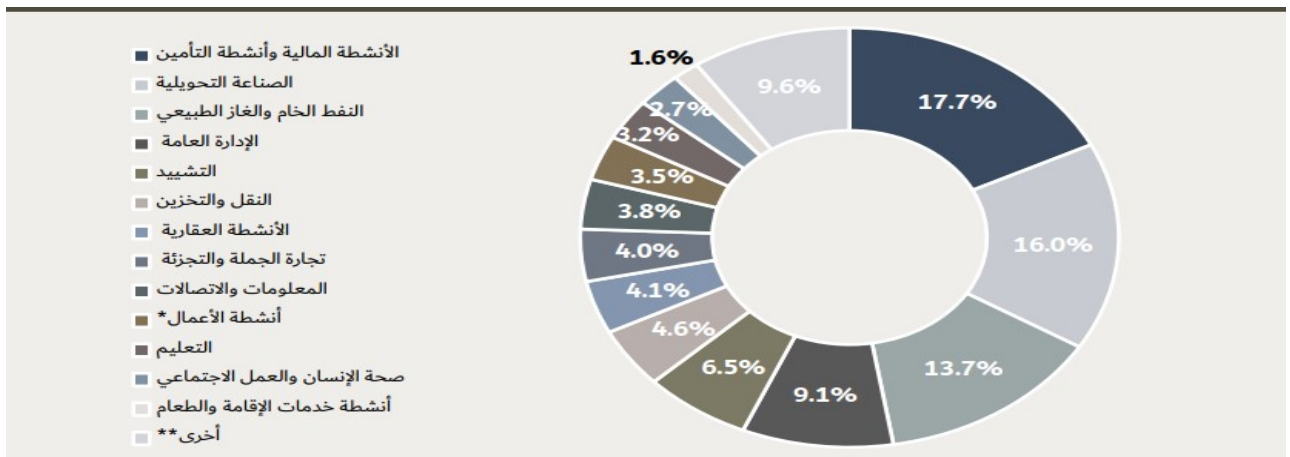
الشكل 03: المؤشرات الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023



المصدر: التقرير الاقتصادي للمملكة الربع الثالث، 2024، ص 3.

كما حافظت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين على تصدرها من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 17.7%، وجاءت الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة 16.0%، تليها الإدارة العامة بنسبة 9.1%، ثم قطاع التشييد بنسبة 6.5%، وقطاع النقل والتخزين بنسبة 4.6%، كما سجلت كل من الأنشطة العقارية وتجارة الجملة والتجزئة مساهمات متقاربة بلغت 4.1% و4.0% على التوالي، في حين ساهم قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 3.8%، أما أنشطة الأعمال والتعليم، فقد سجلت مساهمات بنسبة 3.5% و3.2% على التوالي، بينما بلغت مساهمة أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 2.7%، والشكل الموالي يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2024:

الشكل 04: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2024



المصدر: التقرير الاقتصادي للمملكة الربع الثالث، 2024، ص 8.

6. تحليل النتائج:

من خلال المعلومات المتحصل عليها تبين ان قطاع المشروعات المالية ونشاط التأمين له نسبة مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة ونتيجة تطور هذا القطاع بفضل اعتماد التكنولوجيا والابتكار المالي شهد نمو كبيرا انعكس بشكل مباشر على نمو الناتج المحلي، والتطور المستمر في نسب النمو لدى القطاع انعكست بشكل ايجابي على نسب تطور النمو الاقتصادي للبحرين.

7. الخاتمة:

الابتكار المالي ليس مفهوما جديدا في النظام المالي، فقد شهد الاقتصاد الحديث إصلاحات مالية وتغييرات هيكلية بالتزامن مع ظهور مؤسسات مالية مبتكرة مهمتها تطوير منتجات وخدمات مالية، وتوفير عمليات جديدة تعزز التفاعل مع العملاء، وتسهم في إنشاء هيكل مالي حديث، مما يسرع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد شهدت البحرين نمو اقتصاديا ملحوظا في العقود الأخيرة، مدفوعا بتنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، حيث يعتمد الاقتصاد البحريني على قطاعات متعددة مثل الخدمات المالية، والسياحة، والصناعة، والتكنولوجيا، إلى جانب قطاع النفط والغاز.

❖ النتائج: فمن بين النتائج التي توصلت اليها دراستنا ما يلي:

- يوفر الابتكار المالي منتجات وخدمات مالية مبتكرة تعود بالنفع على القطاع المالي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- توفير حلول مبدعة لمشاكل التمويل وتسهيل المعاملات وتسريعها يعزز من كفاءة الوظائف المالية في الاقتصاد؛
- الاعتماد على الابتكار المالي الصحيح والمناسب يؤدي الى تنمية النظم المالية وتعزيز نمو اقتصادات الدول، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- يعتمد الاقتصاد البحريني على القطاع المالي والتطورات التكنولوجية فيه للنهوض به؛
- تساهم الخدمات المالية المبتكرة والتكنولوجيا بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي البحريني.
- ❖ توصيات الدراسة: بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار المالي للنهوض بالاقتصادات النامية؛
- تشجيع الابتكار المالي من طرف السلطات العليا للدول؛
- مواكبة التكنولوجيا ومتطلبات العصر عند تقديم الخدمات والمنتجات المالية للعملاء؛
- تبني الابتكار المالي لتعزيز كفاءة الوظائف المالية في اقتصادات الدول؛
- ادخال التكنولوجيا المالية والابتكار المالي في الوظائف الاساسية للقطاع المالي والاقتصادي.

8. قائمة المراجع:

1. S.-J, W. C.-W. (2019). Financial inclusion, financial innovation, and firms' sales growth. International Review of Economics and Finance.

2. Temam, R. (2018, June). The effect of financial innovation on financial performance of commercial banks in Ethiopia. Addis Ababa, Ethiopia: Addis Ababa University College of Business and Economics Department of Accounting and finance.
3. Tufano, J. L. (2011, February). THE CONSEQUENCES OF FINANCIAL INNOVATION: A COUNTERFACTUAL RESEARCH AGENDA. NBER WORKING PAPER SERIES. NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH.
4. اسماعيل سفيان وجمال قاسم حسن وسائد خليل محمد. (2022). مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية. دراسات اقتصادية (العدد 106). الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
5. الوليد قسوم ميساوي. (2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
6. جمال ابراهيم حسن. (2020). الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الاسلامية في دولة قطر. Journal of Economics and Administrative Sciences (Vol 26(N 121, and Administrative Sciences).
7. حسيبة سميرة. (2016). دور الابتكارات المالية في تطوير الصيرفة الاسلامية-الصكوك الاسلامية نموذجا- مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 05(العدد 10).
8. شهاب وهيبة. (2022-2021). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد كلي مطبق. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
9. عادل عبد العزيز السن. (بلا تاريخ). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. جامعة الدول العربية.
10. فتيحة راشدي. (2018-2019). أهمية الابتكار المالي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية حالة البنوك الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك ومؤسسات مالية. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف.
11. مبرك ابراهيم. (2023). أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985-2022. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10(العدد 02).
12. محمود بركان ورشيد حفصي. (2023). الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09(العدد 01).
13. النمو الاقتصادي. (06 أبريل، 2008). تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2025، من <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> ./
14. تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه ومؤشراته. (أوت، 2023). تاريخ الاسترداد 06 مارس، 2025، من <https://www.starshams.com/2023/08/economic-growth.html>.
15. <https://www.meemapps.com/term/economic-growt>. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 08 مارس، 2025.